نحو ضمان الأمن الغذائي في ظلّ الأزمات الممتدة: إجراءات موصى بها

تتميّز البلدان التي تواجه أزمات ممتدة بوجود أزمات أو نزاعات الممتدة أو متكررة، واضطرابات واسعة في سبل المعيشة، وقدرة مؤسسية ضئيلة للغاية على مواجهة هذه الأزمات. ونتيجة لذلك، فإن نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية في البلدان التي تواجه الأزمات الممتدة تبلغ ثلاثة أضعاف تلك النسبة في بلدان نامية أخرى، باستثناء الصين والهند. ويعيش حوالي خُمس سكان العالم الذين يعانون من نقص التغذية والذين يقدّر عددهم بنحو ٩٢٥ مليون نسمة في ٢٢ بلداً من البلدان التي تصنف حالياً ضمن البلدان التي تواجه أزمات ممتدة. وبسبب السمات الخاصة للأزمات الممتدة، فإن الاستجابات المناسبة تختلف عن تلك المطلوبة في الأزمات القصيرة الأجل أو في البلدان النامية التي لا تعاني من أي أزمات. ولهذا فمن الضروري تصنيف البلدان التي تواجه أزمات ممتدة ضمن فئة خاصة ذات متطلبات خاصة من حيث التدخلات التي يقوم بها المجتمع الإنمائي.

وتقودنا النتائج المعروضة في تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم ٢٠١٠ إلى ثلاث مجموعات رئيسية من التوصيات اللازمة لمواجهة انعدام الأمن الغذائي في الأزمات الممتدة:

- تحسين التحليل والفهم؛
- تحسين الدعم المقدم لسبل المعيشة والأمن الغذائي؛
- إصلاح "هيكل" المساعدة.

تحسين التحليل والفهم

رغم وجود قواسم مشتركة من حيث بعض السمات العامة، فإنّ دراسات الحالة التي يتناولها هذا التقرير توضح أنّ لكل أزمة سماتها الخاصة بالسياق المعيّن. فكل حالة من الحالات مختلفة عن الأخرى، ويجب أن تكون الاستجابات – سواء أكانت داخلية أو خارجية – ملائمة لخصوصيات كل حالة من الحالات. وغالباً ما يتعذّر تحديد الاستجابات الملائمة بسبب رداءة البيانات أو غيابها. وباستثناء القليل جداً من الأزمات المعروفة، غالباً ما يكون هناك نقص في البيانات أو أنّها تكون ذات نوعية رديئة، مما يجعل من الصعب فهم ديناميكيات الأزمات الممتدة.

ولا يزال الفهم الحالي للأزمات الممتدة سطحياً وضيقاً. ففي حين تحتاج حالات الطوارئ الإنسانية بما لا يقبل الشكّ إلى تقييمات سريعة للاحتياجات، فإنّ الأزمات الممتدة تحتاج إلى تحليل أوسع وأعمق. ولا بدّ من اكتساب فهم متعمق لسبل المعيشة، والديناميكيات الجنسانية، والسياق الاجتماعي والمؤسسات المحلية والوطنية، ليس فقط من أجل إزالة المعوقات الحرجة أمام سبل المعيشة على مستوى الأسرة وإنما لفهم الأسباب الكامنة وراء الأزمة. ويتعيّن إجراء تحليل أفضل من أجل فهم الفروق الطفيفة في تكييف سبل المعيشة مع الأزمات الممتدة، وبعضها يمكن أن يعتمد على عوامل خارجية (ومنها على سبيل المثال التحويلات المالية والتغيّرات في المؤسسات المحلية التي تنظم حقوق الملكية بالنسبة إلى الأراضي والموارد الطبيعية)، وبعضها الآخر ينبغي التخفيف من تأثيراته (مثل الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية).

وتُعدّ القدرة على مقارنة شدة الأزمات عبر السياقات المختلفة مهمة للحد من مخاطر التخصيص غير المتكافئ للمعونة وما يرتبط بذلك من أعراض "الأزمات المنسية". وقد شهد هذا المجال تقدماً ملحوظاً وإن كان لا يزال من الضروري تحفيزه بقدر أكبر – خاصة في البلدان التي تواجه أزمات ممتدة. وبرز مؤخراً نهج جديد تجاه هذا الوضع يتمثل في التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي (انظر الإطار ١٢). ومن السمات المميزة لهذا التصنيف المتكامل أنّه جاء نتيجة للتعاون بين عدة وكالات وأنه لا يحلّ محلّ أدوات التحليل القائمة أو الجهود الأخرى لتحليل الأمن الغذائي، وإنما يستكملها عن طريق نهج شفاف وقائم على الشراكة.

وقد أُحرز تقدم أيضاً على صعيد تحسين التوازن بين الاحتياجات المقدرة وتحليل الأسباب الكامنة والمساعدة المقترحة، ولكنّ الجانب الأكبر من هذا الجهد لا يزال في مرحلة تجريبية، ولا تزال الاستجابات في أغلب الأحيان تنتقل مباشرة إلى تنفيذ تدخلات "مجرّبة وفعلية" خلال واحدة من الأزمات الممتدة. ولكنّ هذه الاستجابات غالبا ما تكون الشكل الخاطئ للمساعدة ولا تترك أثراً كبيراً.[١٠٢]

وبالمثل، فقد تحسن تقييم تأثيرات التدخلات الخارجية الخاصة والاستجابات المحلية للأزمات الممتدة، ولكنّ عدداً كبيراً من الجهات المانحة والوكالات تُحجم عن الاستثمار في تقييم التأثيرات وفي تحليل الاستجابة بالقدر المطلوب. فلا بدّ من تعزيز نظم تقدير التأثيرات ورصدها وتقييمها، فضلاً عن آليات التعلم والمسائلة، إذا ما أردنا تحسين الطريقة التي نستجيب بها للأمن الغذائي خلال الأزمات الممتدة.

الإطار ١٢

تحسين تحليل الأمن الغذائي وصنع القرارات: التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي

يُعدّ التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي أداة لتحسين دقة تحليل الأمن الغذائي، وشفافيته، وصلاحياته، وقابليته للمقارنة. وقد وُضع هذا التصنيف في الأصل في عام ٢٠٠٤ لاستخدامه في الصومال من جانب وحدة تحليل الأمن الغذائي في منظمة الأغذية والزراعة، ولكنه طُبّق منذ ذلك الوقت في عدد من السياقات الأخرى للأمن الغذائي من خلال جهود مشتركة مع برنامج الأغذية العالمي وشركاء آخرين.

ويشمل التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي بروتوكولات خمسة هي:

- **تصنيف الشدة والإنذار المبكر** بما يتيح مقارنة البيانات من مكان إلى آخر ومع مرور الوقت
- **التحليل القائم على الأدلّة** لتوثيق الأدلة الرئيسية دعماً لتصنيف حالة الأمن الغذائي
- **الصلة بالاستجابة** لتقديم توجيهات عامة بشأن الاستجابة الملائمة للمستويات المختلفة من انعدام الأمن الغذائي
- **الاتصال الأساسي** لتجميع الاستنتاجات الرئيسية لصالح صانعي القرار بشكل متسق يمكن الإطلاع عليه
- **التوافق التقني** لضمان موافقة أصحاب الشأن الرئيسيين من الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والأمم المتحدة، والأوساط الأكاديمية على الاستنتاجات التقنية للتحليل.

وباتباع التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، يصبح التحليل المعقد للأمن الغذائي أيسر وأجدى بالنسبة إلى صانعي القرار على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. فهو يفيد القرارات بشأن تحديد الأولويات بالنسبة إلى الموارد، وتصميم البرامج، والدعوة إلى التخفيف من انعدام الأمن الغذائي الحاد والمزمن. كما أن تنفيذ التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي يعزز المؤسسات القائمة ويوفر أساساً لتشاطر المعلومات وتمكين مختلف أصحاب الشأن الوطنيين والدوليين من العمل معاً وبناء توافق في الآراء حول تحليل الأمن الغذائي.

ففي الصومال، على سبيل المثال، يُستخدم التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي منذ عام ٢٠٠٤ وقد ساعد على ضمان توجيه الاستجابة الإنسانية لأشدّ الفئات السكانية حاجة، وأهمّ ما في الأمر أنّ الأزمة الممتدة لم تصبح، بفضله، "في طي النسيان" من جانب المجتمع الدولي. وفي كينيا – التي تشكل سياقاً إنمائياً أوضح – كان التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي يُستخدم منذ عام ٢٠٠٥ وهو يوفر أساساً مشتركاً لمختلف الوزارات المسؤولة من أجل تشاطر المعلومات وإجراء تحليل مشترك على المستوى الوطني وعلى مستوى المقاطعات بتنسيق من مكتب رئيس الجمهورية. وقد بلغ الآن التصنيف المتكامل مراحل مختلفة من التنفيذ (بدءًا بالتوعية ووصولاً إلى الاعتماد الرسمي) في أكثر من عشرين بلداً في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

ويوفر برنامج الدعم العالمي للتصنيف المتكامل الدعم التقني والتطور المعياري للتصنيف المتكامل. وتتولى إدارة التصنيف المتكامل لجنة توجيهية مشتركة بين الوكالات تضم ممثلين من منظمة "CARE" الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة، وشبكة الإنذار المبكر بالمجاعة، ومركز البحوث المشتركة التابع للمفوضية الأوروبية، ومؤسسة أوكسفام البريطانية، ومنظمة Save the Children لإنقاذ الطفولة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة، وبرنامج الأغذية العالمي. وفي عام ٢٠١٠ سيجري أيضًا تشجيع هيئات حكومية إقليمية ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية للانضمام.

تحسين دعم سبل المعيشة من أجل تحقيق الأمن الغذائي

لا غنى عن الاستجابات في سبيل إنقاذ الأرواح، ولكن من الضروري في البلدان التي تواجه أزمات ممتدة الانتقال نحو تحسين الدعم المقدم لسبل المعيشة، والرعاية الاجتماعية، والحد من المخاطر، مع المحافظة على القدرة والمرونة اللازمتين للاستجابة للأزمات الحادة.

ويجب أن تراعي عمليات تقييم سبل المعيشة الديناميكيات الرئيسية للمؤسسات المحلية (بما في ذلك ديناميكيات القوة والتضارب) لفهم أسباب الأزمة بشكل أفضل وتحديد أشكال المساعدة الملائمة وكذلك الشركاء الموثوق بهم والدائمين لتلبية الاحتياجات على المدى الطويل. وتوضح الأمثلة المستخلصة من سيراليون والسودان أن المساعدة الخارجية يمكن أن تكون مفيدة أو ضارة – وذلك حسب طريقة فهم ديناميكيات سبل المعيشة، ويجب أن تعترف وتدعم الحلول المبتكرة لسبل المعيشة على أرض الواقع بينما تحول دون الممارسات الخاطئة التي يعتمد عليها السكان في أحوال الشدة البالغة.

ومن الوسائل الحاسمة لتعزيز سبل المعيشة على المدى الأطول، دعم المؤسسات غير الرسمية التي تقوم عليها سبل المعيشة الأخرى. ولهذا ينبغي أن تتم الاستجابات التي تحمي الأرواح وسبل المعيشة بصورة مباشرة بالتوازي مع أشكال المساعدة التي تدعم المؤسسات المحلية المهتمة بتلبية الاحتياجات الطويلة الأجل في مجال الإدارة المستدامة للزراعة والموارد الطبيعية (مثل حيازة الأراضي، كما يتضح من حالة المؤسسات العرفية في موزامبيق) وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية (مثل البنية التحتية الريفية، والتعليم، والصحة، والتغذية). ويمكن أن يُسهم هذا أيضاً في عمليات بناء الدولة خاصة في الحالات المتطرفة التي تكون فيها قدرات الدولة محدودة للغاية.

إصلاح "هيكل" المساعدة

يتّضح من خلال التجارب المذكورة في الفصول السابقة من هذا التقرير أن هناك فجوة بين الواقع على الأرض في الأزمات الممتدة وهيكل المساعدة الدولية المستخدم لمواجهة الأزمات الممتدة. والاعتراف بهذه الفجوة ليس بالأمر الجديد؛ والواقع أن منتدىً عالمياً من منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وحركة الصليب الأحمر قد تصدى للكثير من هذه المسائل في عام ٢٠٠٨ (أنظر الإطار ١٣).

التوصية ١

دعم المزيد من التحليل والفهم الأعمق لسبل معيشة السكان وآليات المواجهة في الأزمات الممتدة من أجل تعزيز قدرتهم على الصمود وتحسين فعالية برامج المعونة والمساعدة

- يتعيّن على الجهات المانحة والوكالات أن تزيد استثماراتها في التحليل وتقدير التأثيرات واستخلاص العِبر من حالات الأزمات الممتدة. ويشمل هذا الموارد المالية والبشرية على حد سواء.
- ينبغي تعزيز نظم المعلومات وتوسيع نطاقها. ويُعدّ تقدير الاحتياجات الإنسانية من الأمور الحاسمة، ولكنّ من الضروري أيضاً توسيع نطاق التحليل ليشمل سبل المعيشة والمؤسسات المحلية والوطنية التي يمكنها دعم سبل المعيشة والتي قد تكون بدورها من الأسباب الرئيسية للأزمات الممتدة.
- ينبغي تحسين تحليل الاستجابة وبناء القدرات في مجالات إجراء تحليلات مستنيرة أكثر لخيارات المساعدة المتاحة واستخدام هذه التحليلات.
- ينبغي مواصلة تحسين القدرة على مقارنة الاحتياجات في سياقات مختلفة ومتنوعة من أجل تعزيز عملية تخصيص المعونة ومنع أعراض "الأزمة المنسيّة".
- ينبغي للجنة الأمن الغذائي العالمي القيام برصد الحالة العامة في البلدان التي تواجه أزمات ممتدة ومناقشتها على نحو منتظم.

التوصية ٢

دعم حماية سبل المعيشة وتعزيزها واستردادها والمؤسسات التي تدعم سبل المعيشة وتنهض بها في البلدان التي تواجه أزمات ممتدة

- ينبغي للحكومات والجهات المانحة والوكالات أن تربط على نحو أفضل بين الاستجابات التي تلبي الاحتياجات القصيرة والطويلة الأجل عن طريق تحسين المساعدة الغذائية والرعاية الاجتماعية والاستثمارات في الزراعة وكذلك في سبل المعيشة غير الزراعية.
- ينبغي زيادة الإمدادات والحماية وتعزيز سبل المعيشة في الأجل الطويل باستخدام أدوات متنوعة تدعم قدرة السكان على الصمود وتتصدى لحالات الضعف (ومنها مثلاً شبكات الأمان، والدعم التغذوي، وتطوير قدرة السكان على إنتاج الأغذية والحصول عليها). وينبغي الاعتراف على أكمل وجه بالفوارق الموجودة بين الجنسين.
- يجب أن يعتمد دعم سبل المعيشة على القدرات الموجودة وأن يعزز علميات التكيف الإيجابية لسبل المعيشة في سياقات محددة بموازاة منع الاستراتيجيات الخاطئة و/أو التخفيف من وطأة تأثيراتها.
- ينبغي تركيز الجهود على العمل من أجل إعادة بناء وتعزيز المؤسسات المحلية التي تدعم سبل المعيشة.

لقد أصبحت استنتاجات مؤتمر عام ٢٠٠٨ ملحّة اليوم أكثر من أي وقت مضى – خاصة في ظلّ الأزمات الممتدة. ويتمثل جانب من الحاجة إلى تحسين هيكل المعونة في سد الفجوة بشكل أفضل بين النُهج التقليدية المتبعة تجاه "الإغاثة" (أو الاستجابة الإنسانية) و"التنمية". والطريقة التي تصنف بها الجهات المانحة الأنشطة الإنسانية والإنمائية في الوقت الحاضر لا تتناسب مع – أو لا تدل على – تنوع التدخلات الجارية أو سلسلة الاستجابات المحلية للأزمات الممتدة. وتوصف أشكال المساعدة الخارجية على نحو ملائم بأيّ من هاتين الصفتين أو بالأطر الزمنية التي يُفترض أنها تقابلها. وينبغي للجهات المانحة أن تخصص التمويل – وتحدده – وفقاً للاحتياجات المقدرة والفرص البرنامجية، مع الموارد المطلوبة لمواجهة الأوضاع الراهنة في حالة الأزمات الممتدة.

وقد أُحرز تقدم في بعض من هذه المجالات. إذ يتولى برنامج الأغذية العالمي والمنظمة عملية إنشاء "مجموعة الأمن الغذائي العالمي"، بما يكفل ترابط الاستجابة لانعدام الأمن الغذائي وإمكانية توقعها وشموليتها في السياق الإنساني (انظر الصفحات ٣٩-٤٢). وستوفّر هذه المجموعة منتدىً على المستوى الدولي لتوجيه ودعم صياغة استراتيجيات لحالات الطوارئ وخطط لتنفيذها على المستوى القطري تجمع بين التدابير العاجلة التي تتصدى للشواغل المتعلقة بتوافر الأغذية وإنتاج الأغذية والحصول على الأغذية واستخدام الأغذية. وستعمل هذه المجموعة أيضاً بشكل حاسم على زيادة ترابط النهج الشامل والتكامل بين إنقاذ الأرواح وحماية سبل المعيشة في السياق الإنساني. غير أنّ دور مجموعة الأمن الغذائي العالمي في ظلّ الأزمات الممتدة لم يُحدد بعد.

وقد أُدخلت تحسينات إضافية لتعزيز آليات التقييم والتعلم والنُهج التحليلية، مثل التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي. ولكنّ العديد من هذه التوصيات لم ينفذ بالكامل حتى الآن. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية في قيادة وتنسيق التدخلات في ظلّ عدم وجود حكومة وطنية قادرة وراغبة. وينبغي أن يوجّه جانب من النهج المتكامل للحدّ من انعدام الأمن الغذائي إلى دعم تنمية القدرات الحكومية في الوزارات التقنية لقيادة الجهود وتنسيقها، ولكنّ هذا سيكون صعباً في حالات الصراع المدني.

وكثيراً ما تكون الآن الاستجابات في السياق نفسه من جانب نفس الوكالات موجهة في آن معاً إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية، وحماية سبل المعيشة وتعزيزها، وبناء المؤسسات، وفي بعض الحالات إلى تحقيق الأهداف الخاصة بالأمن. ونتيجةً لذلك، يلفّ الغموض

التوصية ٣

إعادة النظر في هيكل المساعدة الخارجية في ظلّ الأزمات الممتدة ليتناسب مع الاحتياجات والتحديات والقيود المؤسسية على أرض الواقع. وقد يقتضي ذلك تنظيم منتدى رفيع المستوى عن الأزمات الممتدة يليه "برنامج جديد للعمل" من أجل البلدان التي تواجه أزمة ممتدة

- ينبغي للجنة الأمن الغذائي العالمي أن تدعم تنظيم منتدى رفيع المستوى عن الأزمات الممتدة في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٢ لمناقشة ما هو متاح من معارف عن الأزمات الممتدة واقتراح سبل للسير قدماً.
- ينبغي وضع "برنامج جديد للعمل في ظلّ الأزمات الممتدة" من أجل وضع مبادئ وبارامترات جديدة لتلبية الاحتياجات الخاصة بهذه البلدان بفعالية وكفاءة. ومن المقترح أن تتولى لجنة الأمن الغذائي العالمي إطلاق هذه العملية والإشراف عليها.
- ينبغي أن تتجاوز طرق المساعدة فئات "الإغاثة" و"التنمية" التقليدية وصولاً إلى نُهج تتسم بقدر أكبر من التنوع بما يشمل آليات للرعاية الاجتماعية ونظماً للإنذار المبكر في مجال الأمن الغذائي، والتأهب للكوارث، وحماية البيئة وتأهيلها، وتعزيز مرونة سبل المعيشة.
- ينبغي أن يركّز تخطيط الجهات المانحة على إمكانية التوقع لأغراض الوقاية، والعمل المبكر، والحلول الطويلة الأجل.
- ينبغي الارتقاء بنظم تتبع تدفقات المعونة وأن تتجاوز تقسيمها التقليدي بين المساعدة الإنسانية والمساعدة الإنمائية بما يؤدي إلى مزيد من الشفافية في تتبع الاستثمارات التي تدعم الأمن الغذائي.
- ينبغي بذل الجهود لمساندة جميع العناصر الفاعلة – الجهات المانحة، والحكومات المضيفة، والجهات الفاعلة من غير الدول، والمنظمات الوطنية والدولية غير الحكومية، والمجتمعات المتضررة من الأزمات – على صياغة المبادئ التي ينبغي أن تنظم المساعدة في حالات الأزمات الممتدة.

الإطار ١٣

نتائج المؤتمر العالمي بشأن "إعادة التفكير في الأمن الغذائي في حالة الاستجابة الإنسانية"

في أبريل/نيسان ٢٠٠٨، عقدت منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وحركة الصليب الأحمر/الهلال الأحمر اجتماعاً لها لمناقشة مسألة الأمن الغذائي في حالة الاستجابة الإنسانية. وقد عُقد المنتدى الذي استغرق ثلاثة أيام بدعوة مشتركة من منظمتي "CARE" و"أوكسفام" في المقرّ الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة في روما. ومع أنّ هدف المنتدى لم يقتصر على البلدان التي تواجه أزمات ممتدة، إلا أنه حدد مجالين رئيسين للعمل يقوم عليهما التغيّر المطلوب في الطريقة التي ينبغي أن يتعامل بها نظام المعونة مع الأمن الغذائي وكيفية تحسين فعاليته بصورة ملحوظة لمواجهة الجوع:

- الحاجة إلى سد الفجوة بين الإغاثة والتنمية:
  - تعزيز الرعاية الاجتماعية على المدى الطويل باعتبارها نهجاً رئيسياً
  - إدراج الحد من مخاطر الكوارث ضمن أطر الرعاية الاجتماعية
  - إيلاء اهتمام متزايد للزراعة المستدامة
  - تعزيز تمويل الوقاية والعمل المبكر.
- أهمية إيجاد نهج مشترك ومتكامل إزاء فهم الجوع وحالات التعرض للمخاطر والاستجابة لها:
  - وضع إطار تحليلي وبرنامجي مشترك للأمن الغذائي
  - استخدام الاستجابات والتدخلات البرنامجية الأنسب والقائمة على الاحتياجات.

وأوصى المنتدى بضرورة دعم مجالي العمل هذين عن طريق إجراء تغيرات أساسية في هيكل المساعدة الدولية للأمن الغذائي. وتشمل التغيرات المطلوبة ما يلي:

- تعزيز آليات الرصد والتقييم والتعليم والمساءلة
- تحسين القدرة على التحليل من أجل توجيه السياسات والبرامج والاستجابات
- الحرص على أن تكون وكالات المعونة ملائمة للغرض المرجوّ عن طريق استعراض خبراتها البرنامجية، وآلياتها الخاصة بالتمويل، والموظفين فيها وهيكلها، وإجراء التغييرات اللازمة وفقاً للفجوات المحددة وبما يتفق والأدوار المحددة في الإطار المشترك
- إنشاء آليات لتنسيق الأمن الغذائي تضمّ وكالات المعونة في مجالات الإغاثة والتحوّل والتنمية، وتلك المهتمة بمختلف عناصر الأمن الغذائي والتغذوي.

المصدر: ملخص من البيان الختامي لمنتدى "إعادة التفكير في نهج نظام المعونة الدولية تجاه الأمن الغذائي"، التابع للمنتدى الدولي للأمن الغذائي، ١٦ – ١٨ أبريل/نيسان ٢٠٠٨، روما. مؤسسة "CARE"/ "أوكسفام"/ منظمة الأغذية والزراعة/ برنامج الأغذية العالمي.

أكثر فأكثر المبادئ الراعية للأنشطة في الميدان. وتُدين الوكالات الإنسانية بشدة زعزعة المبادئ الإنسانية، وهو ما زاد من صعوبة حصول السكان المحتاجين على الموارد في بعض الأزمات، كما ساهم في إضعاف الأمن بالنسبة إلى العاملين في مجال المعونة (انظر الصفحات ٣٢-٣٥). وينبغي توضيح أهداف المساعدة الخارجية خلال الأزمات الممتدة، والمبادئ التي تنظم تخصيص هذه المساعدة وتوزيعها وتقييم آثارها إذا أريد التصدي بنجاح لانعدام الأمن الغذائي على وجه الخصوص، وتحقيق الأهداف الإنسانية والإنمائية بشكل أعمّ.